قال الصفار: وهذا عندنا مؤول لأنه لم يحفظ في الكلام، وهذا البيت يكون على الاشتغال، «وشفيعها» يكون إذ ذاك خبر ابتداء كأنه قال فهلا شفعت لهم ليلى هي شفيعها.

ونأتي إلى باب ـ ما ينصب في الألف ـ وذلك قولك: أعبد الله ضربته وأزيدا مررت به؟

قال الصفار: قد تقدم أن الاسم والفعل إذا وقعا بعد الألف اختاروا تقديم الفعل، فإن قدم الاسم كان مؤولا على الفعل، فلهذا قال سيبويه: كل هذا قد اضمرت فيه بين الألف والاسم فعلاً ثم يناقش رأي ابن الطراوة[1] في قول الشاعر:

أثعلبـة الفـوارس أم ربـاحـا عدلت بهم طهية والخشابا

ويترك الصفار في آخر هذا الباب نص سيبويه مؤقتاً ليناقش رأي الأخفش الذي ورد ضمن لفظ سيبويه وهو قوله: أأخواك ظناها منطلقين... قال الصفار: لا يجوز هنا إلا الحمل على المرفوع خاصة، ولولا أنه الظن لم يجز لأن تقديره: أظنهما أخواك، ففعل الظاهر قد تعدى لمضمره المتصل، والذي منع من هذا أن الفاعل بجملته يكون المفعول بجملته، وهذا بعينه منع تعدي فعل المضمر إلى مضمره لأنه يكون الفاعل والمفعول، فلو كان المفعول منفصلاً لجازت المسألة.

ونأتي إلى باب «ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما جرى في غيره مجرى الفعل «ويخرج منه الصفار بحكم سجله في شرحه: إن الاسم ـ إذا تقدمته الهمزة واشغل عن العمل فيه اسم

---

(1) قال ابن الطراوة إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو: أزيد ضربته أم عمرو، لأن الضرب محقق وإنما الشك في المفعول، والاستفهام عن تعيينه، وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في بيت جرير أي نصب (ثعلبة) بفعل محذوف.
شرح التصريح 1/300